

لقد تم عقد قمة كارتبة في منطقة كارتبة التابعة لبلدية كوجالي بتركيا في الفترة من ٦٢-٨٢ أكتوبر تحت عنوان «الهجرة واللجوء والإنسانية»، وقد شارك في هذا الاجتماع كل من العلماء والسياسيين والإعلاميين، وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني وشاركوا الرأي العام جميع الظروف والمشاكل التي ظهرت نتيجة الهجرة - على رأسها الهجرة القسرية - ومقترحاتهم لحلها. وتعتبر هذه القمة - التي أجرت ٤٤ ندوة و ٢١ جلسة أكاديمية و ١١ اجتماعاً للحالات الحرجة بشأن قضية الهجرة، إضافة لورشتي عمل في إطار جلسات القمة، وتعد تاريخياً واحدة من أكثر المجهودات الدولية الفكرية شمولاً بشأن هذا الموضوع. تم تقديم فاعاليات القمة المسجلة للرأي العام من خلال الموقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي، وقد أعد هذا البيان المذكور في الأسفل في ضوء المقترحات التي أجريت خلال القمة.

من تركيا التي فتحت أعضائها لأكثر من ٥ مليون لاجئ "إلى العالم الذي لم يستطع إدارة عملية الهجرة.. من أجل الإنسانية"

الحفاظ على الكرامة الإنسانية

1. المشكلة ليست في المهاجرين، فأولئك الذين يعانون من المشكلات هم البشر أنفسهم؛ إن حل مشكلة المهاجرين هي بالأساس قضية إنسانية.
2. إن عملية تقييم مفاهيم الهجرة والنزوح واللجوء بالبيانات الرقمية والاحصائية فقط تحمل في طياتها إمكانية التعتيم على المشكلات التي يعانيها المهاجر كإنسان.
3. يجب على المجتمع الدولي التركيز على أسباب الهجرة والعمل على حل المشكلة والاسباب التي أدت إليها. وفي هذا الإطار فإن إقامة العدل والسلام على نطاق عالمي من أجل القضاء على الظروف التي تفرض الهجرة هي مسؤولية سياسية في القرن الذي نعيش فيه.
4. إن حقيقة أن المهاجرين الذين يجبرون على الهجرة بسبب أن حياتهم مهددة أو تعرضوا إلى مخاطر التفرقة أو الإقصاء أو التهميش أو البؤس، وإلى الموت غير المباشر، هي من أكبر انتهاكات حقوق الإنسان التي يشهدها العالم. وبهذا الصدد فإن الهجرة تقع مسؤوليتها على كافة الإنسانية، وترسيخ هذا المفهوم هو وظيفة المجتمع الدولي والحكومات.
5. ضرورة إتاحة الحكومات للخدمات مثل الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل والبيئة الآمنة للاجئين في بلدانهم.
6. ينبغي أن يكون اللاجئين قادرين على الاستفادة من حقوق الانسان دون تفرقة بغض النظر عن وضعهم في الدولة التي هم مواطنون فيها. كما يجب إزالة عوائق القانون المحلي والدولي التي تعيق وصول طالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين الى حقوق الانسان الأساسية، وإن المجتمع الدولي مكلف بالدرجة الاولى بتأمين هذه الحقوق للاجئين.
7. يجب أن تكون الهجرة والمفاهيم التي تدور حولها واضحة في القانون الدولي والنظم القانونية القومية بشكل يضمن حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. إن توضيح المفاهيم والحقوق الواجب تطويرها في هذا الاطار هو واجب المجتمع الدولي.
8. يجب ألا يغض الطرف عن التفرقة وخطابات الكراهية والبيانات السياسية والبرامج والأفعال التي لا تعتبر ضمن حرية التعبير والتي تعرف على أنها انتهاكات لمنع التفرق واعتبار كل ذلك جرائم يجب ألا يتسامح معها. فالجرائم ضد تلك الفئات الضعيفة والتي بدت واضحة والتي عادة ما يصاحبها عنف يجب أن يتم عقابها بفاعلية.

ادارة الهجرة

1. عدم استطاعة المجتمع الدولي إدارة الهجرة بشكل جيد ليس فقط مشكلة دول الجوار، فالهجرة القسرية المدارة بشكل سيئ تحمل بين طياتها إمكانية وقوع مشكلة بنوية على المدنيين المتوسط والبعيد لكل بلدان العالم.
2. يجب على كل البلاد المساهمة في الميزانية المطلوبة لمعيشة المهاجرين في ظروف انسانية بما يتناسب مع حصة مساهمتهم في الرفاهية العالمية، وذلك من أجل إدارة الهجرة وحل المشاكل الناتجة عن الهجرة القسرية.
3. إن إدارة عملية الهجرة يجب أن تبدأ من البلاد التي هي مصدر للهجرة. ويجب حل المشاكل المسببة للنزاعات الاجتماعية والجغرافية والإدارية والاقتصادية التي تسبب الهجرة في إطار تحكيم المجتمع الدولي. كما ينبغي تخطيط برامج التنمية البشرية وانشاء مشاريع وتنفيذها بشكل مستمر في هذه الاطار.
4. إن الظلم السائد في مواضيع الديمقراطية والامن وحقوق الانسان والصحة والبيئة يعمق مشكلة الهجرة القسرية وما ينتج عنها.
5. بالرغم من أن أنشطة المساعدة الإنسانية في موضوع الهجرة تعتبر مهمة وقيمة جدا إلا أنها غير كافية لحل المشكلة.
6. نستطيع إدارة الهجرة فقط مع توفر الجهود لتحويل التغييرات الاجتماعية الناتجة عن الهجرة الى وضع ايجابي وبذل جهد كافي من أجل تحسين القدرة على التغلب على المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن الوضع الجديد.
7. يجب على جميع البلاد المعرضة لمشكلات الهجرة أن تنشئ مؤسسات تدبر الهجرة وفقاً لهياكلها الادارية، ويجب على المجتمع الدولي والحكومات المستضيفة ضمان إشراك المهاجرين في السياسات والقرارات المتعلقة بالهجرة.
8. ينبغي عقد الاجتماع الوزاري للهجرة الدولية بفترة ٦ شهور تحت رعاية وتنسيق الأمم المتحدة والوقوف على المشاكل والعمل على ايجاد حلول لها.
9. ان التوعية بالهجرة والمهاجرين سوف يعمل على تقليل حدة المشاكل المتعلقة بالهجرة ومنعها، وينبغي على المجتمع المدني والمثقف دعم وتشجيع الدراسات المتعلقة باللجوء والهجرة.
10. يجب أن يتم تخليص المناهج التعليمية من تعبيرات التمرکز حول الذات والعداء للأجانب والاستبعاد والتمييز والحق والكرهية.
- يجب أن تحتوي المناهج التعليمية على درس للهجرة كدرس وطني. ويجب نقل الامثلة الجيدة للهجرة والمهاجرين التي ساهمت في تاريخ الإنسانية وأن يستفاد من هذه الامثلة في محتويات الاتصال وفي مناهج التعليم.
11. ان الحواجز المادية مثل الجدران والأسلاك الشائكة التي تضعها البلاد على حدودها لمنع الهجرة القسرية هي أفعال تعمق المشكلة، لذا يجب إزالتها وعدم إقامة غيرها، فالهجرة وهي ظاهرة حتمية يمكن ادارتها بسياسات المنع التي تتمحور حول الامن.
12. ينبغي على السياسيين الذين لديهم حساسية لحماية حدودهم من المهاجرين أن يكون لديهم نفس الحساسية ضد سياسات الحرب والاستغلال والاشتبكات والارهاب وزعزعة الاستقرار الموجودة في البلدان التي يهاجر منها الناس.
13. ينبغي تعزيز هياكل التمويل من أجل زيادة تأثير المؤسسات الدولية وقدرتها على التدخل في مناطق اللجوء والهجرة.
14. إن النوايا الطيبة والجهود التي قام بها المجتمع الدولي في إطار الميثاق العالمي للهجرة، وعملية بودابست، وعملية أستانا، وإعلان نيويورك، وميثاق مراكش للهجرة، يجب تحويلها إلى مبادئ للهجرة الدولية، مع أقصى مشاركة ومساهمة من جانب بلدان الهجرة.
15. لقد تم فصل خطابات الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية عن جوهرها، وتحولت إلى اداة للتدخلات الدولية من أجل المصالح. لذا أصبح من الضروري اعادة القيم لهذه المفاهيم التي طورتها الإنسانية.
16. ليس من الانصاف أو العدل أن تكون هناك حرية لتجول مواطني بعض الدول بحرية في جميع أنحاء العالم في حين أن مواطني بعض الدول الأخرى ليس لديهم حرية السفر الدولي.
17. ان أكثر من نصف اللاجئين في العالم هم من فلسطين وسوريا وأفغانستان. ان شروط الجهات الفعالة العالمية لحل مشاكل تلك البلاد هي أمر ضروري من أجل حل مشاكل الهجرة غير النظامية.
18. يجب وضع حقوق المهاجرين في بلدانهم تحت الحماية الدولية ويجب تأمين الوصول لهذه الحقوق واستخدامها سواء عادوا إلى بلدانهم أم لا.
19. يجب اتخاذ الترتيبات لمضمان أن المهاجرين يستطيعون الدفاع وحماية حقهم في كل من البلدان التي يتوجهون إليها أو في بلدانهم الأصلية وبأعلى المستويات، بالإضافة إلى تسهيل قوانين ازدواج الجنسية.
- 20.

الحياة فى البلاد التى يتوجهون اليها

1. يجب تحسين فرص الإقامة والتعليم والتنشئة الاجتماعية للمهاجرين فى البلاد التى يقصدونها وذلك بمساهمة المجتمع الدولى وتشجيع دمج المهاجرين فى التعليم والتشريع.
2. ينبغي تعريف المهاجرين فى البلاد التى يقصدونها على الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم والعمل والسياحة، ويجب تثقيف الموظفين والمدرسين ومديرين الإدارات بشأن مشاكل المهاجرين فى البلاد التى يكثر فيها الهجرة.
3. يجب انشاء وتطوير أسس مكافحة الجرائم التى تمارس ضد المهاجرين عبر آليات التعاون الدولى.
4. يجب اعادة ترتيب العقوبات بشكل رادع تجاه خطابات الاقصاء والعنصرية المعتمدة على معاداة الاجانب والتى تستهدف اللاجئين.
5. يجب أن تمثل البلاد التى تستضيف المهاجرين الذين يتعرضون للهجرة القسرية بشكل فعال فى المؤسسات الدولية المختصة بالموضوع ويجب أن تتطور السياسات الدولية فى إطار خبرات هذه الدول.
6. يجب تنظيم القدرات التشريعية والتنفيذية للحكومات المحلية فى بلد المقصد مع مراعاة تأثير الهجرة.
7. يجب تعزيز القدرة المالية للبلاد التى تقبل المهاجرين واللاجئين والمحافظة عليها بمساهمة المجتمع الدولى.
8. ان توفير فرص التعليم للمهاجرين فى البلاد المضيفة هو جزء اساسى من تذليل المشاكل الخاصة بالهجرة.
9. يجب دعم الأعمال الفنية والثقافية بشأن المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلى القيم التى يطورها أولئك المهاجرون، يجب أن تدعمها الإدارات المحلية والحكومات والمجتمع الدولى.
10. يجب التخلي عن الاهداف البراجماتية والانتقائية على الفور فى عملية قبول اللاجئين والمهاجرين، ويجب تطبيق وتطوير القوانين الإنسانية والأخلاقية.
11. ما يجب عمله بعد السماح بتحويل المهاجر إلى حالة لبلد المقصد هو أنه يجب إمداد المهاجر ببطاقة هوية لكي يستطيع أن يستخدم كافة حقوق الإنسان كمواطن فى هذا العالم.
12. يجب التخطيط لتسكين المهاجرين وتنفيذ ذلك على نطاق واسع فى بلد المقصد.
13. ينبغي عقد مؤتمر دولى بمساهمة ومشاركة البلاد المعرضة للهجرة القسرية لمناقشة الهجرة والحلول المقدمة.
14. يجب الاعتراف بالمهاجرين الذين استقروا فى بلد ما لبعض الوقت على أنها بلد المهجر لهم، ومن ثم يجب أن يسمح لهم بالوصول إلى حقوق التجمعات المهاجرة.

الهجرة فى الإعلام:

1. إن لغة الإعلام المتعلقة بالمهاجرين لديها القدرة على إذكاء المشكلات المتعلقة بالتأقلم فى العديد من البلدان، ومن ثم فإنه من المسؤولية الأخلاقية على المؤسسات الإعلامية أن تضبط وتنظم لغات الإعلام بقواعد ورؤى تستطيع إنتاج الحلول بدلا من تعميق المشكلات.
2. يجب تطوير الأخلاق المهنية لمنع المعلومات المضللة فى مجال الاعلام والصحافة وتشجيع الدراسات التى تعقد فى هذا الموضوع.
3. يجب توفير التوعية حول ظاهرة الهجرة فى قطاع الإعلام بمشاركة مدراء الإعلام ومسئولي المواقع الإلكترونية والصحفيين فى المؤتمر الذى سيتم تنظيمه.
4. يجب محاربة الاتجاهات التى تغذي الطبيعة التمييزية التى تزيد المظالم عبر وسائل الإعلام الاجتماعى، وذلك بواسطة كل من مسئولى قنوات الإعلام سالفى الذكر وكذلك السلطات العامة على حد سواء.

الاطفال والنساء

1. إن الاطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين هم شرائح المجتمع التي تتأثر بشدة بشكل سلبي من الهجرة، وينبغي ان تكون عقوبة الجرائم ضد تلك الفئات مضاعفة في القانون الجنائي.
2. من مسؤولية المجتمع الدولي والدول المستضيفة للاجئين أن يقللوا من الآلام التي يعانيها الأطفال والنساء وكبار السن الذين يتعرضون للهجرة القسرية، وأن يوفرُوا لهم الخدمات الصحية التي تقضي على تلك الآلام النفسية والجسدية.
3. يجب البدء في برامج مكافحة فعالة تجاه الشبكات الاجرامية التي تقوم بأنشطة تستفيد من الظروف التي ظهرت نتيجة للهجرة.
4. يجب تكثيف البحث عن الاطفال والنساء الذين فقدوا او لم يسمع عنهم خيرا في طريق الهجرة إلى البلاد المقصودة.
5. يجب تطوير السياسات لضمان سلامة المهاجرين في الفئات الضعيفة وذلك بدءاً من أول طريقهم للهجرة .

نقدم هذا بكل الاحترام للرأي العام العالمي فيما يتعلق بمشكلات الهجرة، من أجل مستقبل أجمل في عالمنا وكذلك لعدم استمرار المشاكل التي تتمحور حول المهاجرين وزيادتها والتي تراكمت لقرون عديدة والقضاء عليها، وعدم التعرض للمآسي الإنسانية الجديدة.

قمة كارتبة
اللجنة المنظمة